المحور الثالث : التسيير الجبائي لمختلف عمليات المؤسسة

نهدف من خلال هذه المحاضرة توضيح أهمية الدور الذي يلعبه التسيير الجبائي في ا عملية صنع واتخاذ مختلف القرارات المالية المتعلقة أساسا بقرار التمويل. قرار الاستثمار ومختلف الجوانب المتعلقة بدورة الاستغلال

إن التكاليف الجبائية هي مصاحبة لجميع أنشطة المؤسسة (الاستغلال، التمويل، الاستثمار) ونظرا للتأثير المباشر لهذه التكاليف على مردودية وفعالية المؤسسة فإنه يجب أن تسير بشكل يراعى فيه خصوصية كل نشاط (الاستغلال، التمويل، الاستثمار) ، ولتحقيق الفعالية والمردودية المنشودة يجب أن نبرز أهمية وتأثير التسيير الجبائي لمختلف هذه الأنشطة والعمليات .

أولا :أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل:

من المتفق عليه أن هناك مصدرين أساسيين للتمويل هما: مصادر داخلية، مصادر خارجية وفي المقابل فان سياسة التمويل المنتهجة من قبل المؤسسة تتأثر بالعامل الجبائي وذلك من خلال: سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري، سياسة توزيع الأرباح.

قصد فهم أكثر لأهمية العامل الجبائي في اتخاذ قرار التمويل سنحاول فيما يلي توضيح أثر التسيير الجبائي على العناصر السابقة:

أ- على سياسة الاقتراض: حيث يعتبر العامل الجبائي محددا حاسما للاختيار والمفاضلة بين مختلف مصادر التمويل(أموال خاصة والقروض)، حيث يكمن دور المسير الجبائي في هذه النقطة في البحث عن أفضل توليفة ممكنة لتشكيل الهيكل المالي للمؤسسة .

ب- التمويل الايجاري: يتضح أثر التسيير الجبائي كذلك على ما يسمى بالتمويل الايجاري باعتبار أن العامل الجبائي يعتبر من أهم الاعتبارات التي تؤثر في قرار المؤسسة الخاص بحيازة الأصول الإنتاجية الجديدة حيث يسمح هذا الأخير للمؤسسة بالمفاضلة بين خيار الشراء (أي شراء الأصول الإنتاجية) أو خيار استئجارها لمدة محددة وبمبلغ محدد.

ج- سياسة توزيع الأرباح: يعتبر العامل الجبائي ذو أهمية بالغة في تحديد سياسات توزيع الأرباح، باعتبار أن **أي** قرار يخص هذا الجانب (إما التوزيع أو إعادة استثمار الأرباح) له أثر مباشر على جوانب مالية مختلفة خاصة بالمؤسسة مثل الهيكل المالي، تدفق الأموال والسيولة وكذلك تكلفة الأموال، وآثار كذلك على حملة الأسهم والمساهمين في رأس المال ، فمثلا إذا تعهدت المؤسسة لإعادة استثمار الأرباح فإن النتيجة الجبائية (الأرباح الصافية التي قررت المؤسسة استثمارها) ستخضع إلى معدل ضريبة منخفض أما إذا تعهدت بعدم إعادة استثمار الأرباح(قررت توزيع الأرباح) فإنها ستخضع للضريبة بمعدلات عادية وهي 19% أو 25% ، أما إذا لم يتم توزيع هذه الأرباح خلال الفترة المحددة قانونا فإنها ستخضع للتسوية الجبائية (دفع الضريبة+ العقوبات).

من خلال ما سبق ، يمكن القول أن مهمة المسير الجبائي في هذه المرحلة (مرحلة التمويل) تتمثل أساسا في البحث عن أفضل طرق التمويل التي تسمح بتخفيض الوعاء الضريبي ومن ثم تحقيق ما يسمى بالوفرات الضريبية (مساعدة الإدارة على اتخاذ قرار تمويلي يحقق أقل عبء ضريبي).

ثانيا: أهمية وتأثير التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار:

ـ يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة ونظرا لأهميتها يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذه حيث أن دور المسير الجبائي في هذه المرحلة هو تحليل مختلف القوانين والتشريعات الجبائية بمجال الاستثمار ومحاولة الاستفادة القصوى من مختلف التحفيزات والمزايا الضريبية التي تقدمها الدولة لبعض الأنشطة أو المناطق وعلى العموم يمكن توضيح أهم هذه التحفيزات والمزايا فيما يلي:

أ_ الإعفاء الضريبي: والمقصود به إسقاط حق الدولة في تحصيل الضريبة مقابل التزام المتعامل الاقتصادي للقيام بنشاط في منطقة معينة وظروف معينة ويكون هذا الإعفاء دائم أو مؤقت.

ب– التخفيض الضريبي: والمقصود به إخضاع المكلف لمعدلات أقل من تلك المعتمدة أو في شكل تقليص الوعاء الضريبي الخاص بالضريبة (الاستثناءات) مقابل التزام المكلف ببعض الشروط.

ج– إجراءات ضريبية خاصة: والمقصود بها اعتماد الإجراءات الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة كطريقة الإهلاك، سياسة توزيع الأرباح، إعادة تقييم الاستثمار، حيث تكون لهذه الإجراءات آثار ضريبية على المؤسسة (الهدف هنا هو تخفيض العبء الضريبي) .

من خلال ما سبق ، يمكن القول أن التسيير الجبائي في هذه المرحلة يعتبر ذو أهمية بالغة لما له من أهمية في خلق التدفقات المالية(السيولة) خلال مختلف مراحل حياة المؤسسة، حيث يجب أن يقوم المسير الجبائي بالبحث عن أفضل التحفيزات والمزايا التي من الممكن الاستفادة منها على المدى المتوسط والبعيد قصد ضمان تحقيق وفرات ضريبية للمؤسسة وضمان تعظيم عوائدها .